تقدير استشرافي ٢٠٢٤

مقاربات

٣١ كانون الأول

الأُردُن (الدَّولَةُ وَالوَظِيفَةُ) فِي الجُغرَافيَا السّيَاسِيَّةِ الجَدِيدَةِ لِلإِقلِيمِ

إعداد: مرصد مركز براثا

مركز براثا للدراسات والبحوث
بيروت - بغداد

الأُردُن (الدَّولَةُ وَالوَظِيفَةُ) فِي الجُغرَافيَا السّيَاسِيَّةِ الجَدِيدَةِ لِلإِقلِيمِ

إعداد: مرصد مركز براثا

الآراء المطروحة لا تعبر عن رأي المركز بالضرورة

©جميع الحقوق محفوظة للمركز

الأُردُن (الدَّولَةُ والوَظِيفَةُ) فِي الجُغرَافيَا السِّيَاسِيَّةِ الجَدِيدَةِ لِلإقلِيمِ

◂ إعداد: مرصد مركز براثا

عندما رسم وزير المستَعمَرات (ونستون تشرشل) حدود دولة الأردن على الخريطة، لم يكن هدفه إرضاء (آل الشريف حسين) بإعطاء ابنه (عبد الله الأول) أرضًا ليحكمها، بل كان في خلفية (تشرشل) باعتباره من أهم العقول الاستراتيجية للإمبراطورية، علم الجيوبولتيك.

نَشْأَةٌ جِيُوبُولِتِيكِيَّة

كان هدف لندن من «وعد بلفورد» بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، خلق كيان وظيفي استعماري يحمي خطوط المواصلات البريطانية البحرية نحو الهند عبر قناة السويس، وإنشاء طريق بري بديل لقناة السويس بين البحر المتوسط والمحيط الهندي، حينها كانت بريطانيا تمتلك النفوذ الأكبر على ممالك الخليج التي أنشأتها خَشيَةَ تزايد الوعي الاستقلالي في المجتمع المصري، ومن ثَمَّ فقدان الإمبراطورية لسيطرتها على قناة السويس مستقبلاً، وهو ما حدث بالفعل في عهد الرئيس الراحل (جمال عبد الناصر).

عــلى نفس المنوال يفــسر علم الجيوبولتيــك موقــع الأُردن وأهمية دوره ووظيفته، حيث يُعد الأردن منذ نشوئه نصف مستعمرة ذات توجه نحو بريطانيا، ثم لاحقًا توجُّه بشــكل مشــترك نحو الولايات المتحــدة الأمريكية في المقام الأول وبريطانيا في المقام الثاني، وظيفتها الأساسية حماية الخط الجيوسياسي للإمبراطوريــة التي تمثل "إسرائيل" شريطها الســاحلي في شرق المتوســط، مضافًا إليها نصف مســتعمرة "الأردن" تابعة للتاج البريطاني، وهو في موقعه الجغرافي حتى توقيع ما يســمى بالاتفاقيات الإبراهيمية، يمثل عمليًا الحدود الجيوسياسية لدولة العدو الصهيوني كدولة حافة شاطئية (Rimland).

يقــع الكيــان المؤقت جغرافيًا عــلى خط التماس الرئيــسي بين مجموعة مــن الحضــارات، وككيان مصطنع حــاول شرعنة وجــوده تاريخيًّا وحاضرًا وضمان مســتقبلها من خلال افتعال خلفية حضارية خاصة، ولو عبر التزوير والقوة والإبادة الجماعية والمؤامرات السياســية والاقتصادية والاستخبارية وغيرها من الأدوات، حيث يســعى "الكيان الصهيوني" لمدّ وتوسيع حدوده الجيوسياسية متجاوزًا الأردن ليبلغ المحيط الهندي شاملة كامل جغرافيا شبه الجزيــرة العربية، تقف حكومة صنعاء في اليمن عائقًا في وجهه وتمثل خطرًا حقيقيًا على مشــاريع الربط البري والبحري وكافة المشاريع المرتبطة به مثل المدن الصناعية وغيرهــا ربطًا بالهند من خلال مشروع Imec ، وهو مشروع عنوانه البــارز اقتصادي، إلا أنه يخفي أهدافًا اســتراتيجية أخرى: عســكرية

وسياسية وثقافية، إذ يسعى صانعو الاستراتيجيات في الولايات المتحدة وبريطانيا لتحويل الهند من دولة تيلوروكراتية (برية) إلى دولة تالاسوكراتية (بحرية) توسعية في توجهاتها، خدمةً لأهدافهم في مواجهة الصين، عبر السيطرة الكاملة بلا منازع على المشرق العربي وحوض البحر الأحمر، بعد تحجيم وإخراج النفوذ الروسي والإيراني والصيني من المنطقة، بالشراكة مع نيودلهي، فتصبح منطقة غرب آسيا والبحر الأحمر بين فكي كماشة "إسرائيلية" وهندية، بإشراف وحماية أمريكية بريطانية. ودور الأردن مهم في هذا المشروع، حيث تنتهي وتبدأ مشاريع الربط البري - طرقات، سكك حديد - جميعها من وإلى "إسرائيل" عنده.

ممر الهند – الشرق الأوسط Imec

المَوقِـعُ الجُغرَافِي وَعَلَاقَتـهُ بالتَّدَاعِيَـاتِ الإِقلِيمِيَّة لِوُصُـولِ الجَمَاعَاتِ الجِهَادِيَّة إِلَى السُّلطَة فِي دِمشْق

يُعـدُّ الأُردُن نقطة الاتصال الوحيدة بالاتجاهـين، وهو جغرافيًا واقع على تقاطع الطرق بين بلاد الشـام ودول الخليج العربية، وبين بلاد الشام والعراق -غـير المطبعين مع العدو الصهيوني- ومصر، ومنها إلى دول شـمال أفريقيا العربيـة، إضافـة إلى السـودان، والأردن كذلك هـو المعبر الـبري الوحيد لـ«إسرائيل» مع دول الخليج العربية.

بعد سـقوط النظام في دمشـق ٨ كانون الثاني/ ديسمبر ٢٠٢٤، واستيلاء الفصائـل الجهاديـة المُعارضة المدعومة من تركيا على الحكم، واسـتحواذ النفوذ التركي عمليًا على سورية الكبرى (لبنان وسورية)، فيما أصبح الأردن دولـة تمتلك حدودًا مع تركيا من خلال نفوذها على نظام الحكم الجديد في دمشق، وللمفارقة فإنَّ الدولة الصهيونية باتت تتشارك مجالات النفوذ مع تركيا في سورية الكبرى، عبر تواجدها المباشر في الجنوب السوري ونفوذها على أغلب مكوناته، إضافة إلى إشرافهـا من أعلى قمة (ارتفاع ٢٨١٤م) في جبل الشيخ على دمشق.

مصر، وفقًا لمحددات الأمن القومي الكلاسـيكية المصرية، تُعدُّ سـورية خط الدفاع الأول عن مصر من جهة الشمال الشرقي، إلا أنها فقدته لمصلحة

إيران قبل سـقوط النظام، واليوم تفقـده مجددًا لمصلحة تركيـا، التي باتت تمتلك النفوذ المباشر على دمشق، والأخطر بالنسبة للقاهرة أن النفوذ التركي في سـورية جاء محمـولاً فوق عربة الإخوان المسـلمين وفصائل الإسـلام السياسي الجهادي التي أسقطت حكمهم في البلاد، وقاتلتهم في سيناء خلال العقد الماضي، وتمكنت مـن القضاء عليهم، وعليه بات الأردن خط الدفاع الثاني والأخير بالنسـبة للقاهرة. إنَّ خلخلة الاسـتقرار السـياسي في الأردن سواء لمصلحة الإخوان المسـلمين أم لمصلحة ضمان أمن الدولة اليهودية في الأراضي الفلسـطينية المحتلة من خلال تهجير سكان الضفة الغربية إلى الأردن، يعد خطًا أحمر بالنسبة للقاهرة.

سـوريًّا، يخضع الأردن بشـكل خاص لديناميكية العلاقـة بين الفصائل المسلحة في سورية وخلفياتها الفكرية وتناقضاتها التطبيقية من جهة، وتفاعل الداخـل الأردني معها من جهة أخرى، ففي حالة تغلُّب إحدى الفصائل غير البراغماتية وغير الراغبة بنفوذ (تركي/غربي) عليها، قد تحدث حالة تؤدي إلى خلخلة الترتيبات الدولتية والمؤسسية الإقليمية الموثوقة، حينها ستجد عمَّان والقاهرة أن الحالة السـورية أصبحت تشـكل خطرًا على استقرار المملكة، الأمر الذي قد يدفع الأردن، أو يمنحه ذريعة للتدخل العسكري في الجنوب السوري.

على صعيـد الكيان الصهيوني، لا تُخفي «تل أبيب» أنها تسـعى لتحويل

كامل الأراضي الفلسطينية إضافة إلى الجولان إلى دولة قومية يهودية خالصة، لا مـكان فيها للعرق العـربي، ولا مكان فيها لمن كانـت ديانته غير يهودية، وبالطبع هذا الهدف يتطلب إنهاء أي وجود فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غـزة، ولا تنفي نُخب الكيان منذ عقود أنها تسـعى لتحويل الأردن إلى أرض بديلة للفلسطينيين، وهذا ما واجهته عمَّان سياسيًا دائمًا وبقوة، كما أنَّ سورية لم تكن لتوافق على هذا المخطط، ويبدو أنَّ الولايات المتحدة لم تكن لترتاح لهذا الخيار بسبب عدم اليقين المرتبط به، إلا أنَّ الواقع في المنطقة تغيَّر بعد طوفان الأقصى، وسقوط النظام في سورية، وتدمير القدرات العسكرية لحركة حماس في غـزة، وتحييد لبنان مؤقتًـا عن الصراع، ما يفتـح آفاق الخيارات بالنسبة لـ«تل أبيب» نحو أوسعها.

سِينَارِيُوهَات مُستَقبَلِ الأُردُن

السِّـينَارِيُو الأَوَّلُ: بحسب السيرة الذاتية لرئيس «هيئة تحرير الشام»، التي تـسرد انتقاله من تنظيم داعش إلى القاعدة، إلى تركيا الدَّاعم الإقليمي الأكبر لمشروع الإخوان المسلمين في المنطقة، وصولاً إلى كرسي الحكم في دمشق، تُظهر أنَّ هذا الرجل لا يرضى بالخضوع لإرادة قيادة مركزية قوية، إلا في حالة الاضطرار، سواء كان اضطرار أمني، أو براغماتي/وصولي بهدف الصعود إلى هرم السلطة والنفوذ، كما تظهر هذه السيرة (فضلاً عن طبيعة تعيينات الأقارب

في الدولة الجديدة) أنَّ لديه طموحًا ومشروعًا وأهدافًا شـخصية، وتصوُّرات عن شكل الحكم في الشام، بعيدًا عن أي نفوذ إقليمي عربي كان أم تركي، لذا يذهب هذا السيناريو إلى ترجيح أن يسعى (أحمد الشرع/الجولاني) مستقبلاً للتخلص من النفوذ التركي عليه، وعلى منظومة الحكم الجديدة في دمشق، مما سيضطره إلى طلب دعم الدول العربية للوقوف بوجه نفوذ أنقرة، ما يؤدي إلى مواجهة إقليمية ومحلية كبيرة في سورية، ليست سياسية فقط بل عسكرية وأمنيـة أيضا. كـما أن «تل أبيب» لا ترتـاح كثيراً لوصـول النفوذ التركي إلى دمشق، ولا لتقاسـمها مجالات النفوذ مع أنقرة في سورية، فتركيا دولة كبيرة وقوية وشعبها يطمح لاستعادة أمجاد الماضي العثماني، ولا يكن الود لدولة الكيان الصهيوني، لاسيَّما إن ترافق الوجود التركي في سورية مع بناء منظومة أمنية، وإقامة قواعد عسكرية في درعا أو دمشق.

يعد هذا السـيناريو هو الأفضل بالنسـبة للأردن فهو بوابة سـورية بالنسبة لحلف "الاعتدال العربي"، وأي دعم سـتتلقاه دمشـق في حـال تحقق هذا السـيناريو، من الراجح أن يمر أغلبه عبر الأردن، مما يتطلب استقرارَ وضعه الداخلي، وتعزيزَ اقتصاده، إضافةً إلى تأمين حماية إقليمية لنظامه السياسي.

السِّيْنَارِيُو الثَّانِي: يمكن طرح هذا السـيناريو من خلال الإشكالية التالية؛ مستقبل «إسرائيل» أم اسـتقرار النظام في الأردن؟ يعتمد هذا السيناريو على رؤية «إسرائيل» لمستقبل وجودها في المنطقة، واستغلال اللحظة الراهنة التي

تمكنت فيهـا من تدمير غزة، وإضعاف القدرات العسـكرية لحركة حماس، وباقي فصائل المقاومة الفلسـطينية إلى أقصى حـد، وتحييد لبنان مؤقتًا عن الصراع على المنطقة، وإسـقاط النظام السـوري بالتعاون مـع تركيا، وتدمير مقدرات الجيش السوري السابق، وإضعاف دور سورية الإقليمي إلى أقصى حد، وعدم قـدرة النظام الجديد أو أي نظام قـادم في البلاد -حتى وإن أراد- عـلى مواجهة الاحتلال «الإسرائيـلي» في جنوب البـلاد، أو تقديم أي دعم للمقاومة في غزة، هذه المكاسـب تغري «تل أبيب» بقوةٍ لاستغلال فرصة لا تُقدَّر بثمن لجعل الأردن أرض بديلة لفلسـطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا الأمر يتطلب تغييرَ النظام في عمَّان، وإنهاء حكم الهاشميين، ووصول قيادة فلسطينية لكرسي الحكم في المملكة مدعومًا بأغلبية شعبية فلسطينية، متبوعة باكتشـافات غازيـةٍ ونفطيةٍ واعدة بدأ الحديث عنها اليوم، سـيَّما في شـمال شرق الأردن وتحديدًا في حقل الريشة، حيث تقدر الدراسات وجود كميات من الغاز تكفي الأردن أكثر من ١٠٠ عام من الاستهلاك والتصدير (في المتوسط حوالي ٣٦ تريليون قدم مكعب من الغاز)، كما من المحتمل أن يتم السماح للأردن بتوسيع أراضيه باتجاه سهل حوران الخصب والغزير الأمطار ومصادر المياه في الجنوب السوري أو حتى باتجاه الأنبار بالعراق، والهدف هـو تأمين الاسـتقرار الاقتصادي والسـياسي للنظام الجديد الذي سـيكون مسـؤولا عن إدارة حوالي ١٥ مليون نسمة -بعد عملية الترانسفير المتوقعة-

والذي سيحافظ على «اتفاقية السلام» والتطبيع مع «إسرائيل»، ويكون توجه النظام الجديد صوب سورية بالدرجة الأولى، سواء كان هذا التوجه في مقابل النفـوذ التركي، أم في مقابل الفصائل التكفيرية الجهادية، التي من المحتمل أن تؤثر على الداخل الأردني باكتساب تعاطفه وتأييده.

السّـيـنَاريُو الثَّالثُ: يعتمد هذا السـيناريو على ديناميكية العلاقة التنافسية بين الفصائل المتحالفـة اليوم، والتي من المتوقع أن تختلف مسـتقبلاً نظرًا للتناقضـات الفكرية بـين أطرافها، إضافـةً إلى طموحات السـلطة والثروة، واسـتعادة دولة ما يسمى بدولة الخلافة التوسعية. في هذا السيناريو قد تتغير وجوه الجالسـين على كرسي الحكم اليوم في الشـام، بوصول شـخصيات أكثر راديكاليةً وتطرفًا خارجة عن السـيطرة إلى السـلطة، ما يتسـبب بتهديد مصالح جميع الأطراف في المنطقة، بما فيها دولة الكيان الصهيوني، ويدفع الجميع إلى التآزر لدفع هذا الخطر، فيندفع الأردن مدعومًا بمصر لوجسـتيا -من المحتمل تدخل عسكري مصر مباشر وفقًا للتقييمات والتطورات- إلى مواجهة هذه التنظيمات عسكريًا، خوفا من طموحاتها الإقليمية التوسعية.

السـيناريوهات الثلاثة أعلاه ليسـت جامدة، وقد لا يتحقق كل منها على حِـده، والأفضل النظر إليها كديناميكية رئيسـية للأحداث، ويمكن أن تكون نفس هذه الأحداث متداخلة بين السيناريوهات المطروحة.

تُظهر التطورات المتسارعة في المنطقة أنَّ الأردن هو الدولة التالية التي من

المرجَّح أن تطالها التغيرات الإستراتيجية على رقعة شطرنج المنطقة، فالتغيُّر السياسي الداخلي في سورية، والطموحات الإقليمية للاعبيْن الأساسييْن (تركيا و»إسرائيل»)، والجمود التفاعلي لأنظمة الدول العربية المركزية المحافظة في محاولتها للحفاظ على الوضع الإقليمي القائم، وانعدام قدرتها (أو رغبتها) في المبادرة للتأثير على مجريات الأحداث في المنطقة، وخلع الغرب لأقنعته الإنسانية، واتجاهه صوب تغيير أي ستاتيكو قائم في العالم يعرقل مصالحه، أو يتحدى سيطرته على مقدَّرات العالم بالقوة، ولو من خلال وكلائه، فيما يقف هو في الكواليس مخطِطًا وداعمًا، ومشاركًا عسكريًا واستخباريًا بشكل حاسم في مجريات الأحداث على أرض الواقع، وانعدام قدرة فاعلين دوليين آخرين (مثل: روسيا والصين) على الحفاظ على مكتسباتهم في المنطقة، حيث تبدو الدولتان بعيدتان كثيرا عن تشكيل نفوذ مؤثر في المنطقة، أو حتى الدفاع عما راكموه من نفوذ إقليمي خلال العقدين الماضيين -سورية حالة ومثال واضحين تمامًا للمراقبين-، وتظهر كل تلك العوامل أنَّ الغرب يطمح لترسيخ نفوذه في المنطقة، وفرض واقع جديد على دولها وشعوبها عنوانه إنهاء القضية الفلسطينية وإقفال ملفها، والانتقال إلى وضع جيوبولتيكي جديد تكون «إسرائيل» هي الفاعل والمؤثر الوحيد في مستقبل شعوب ودول المنطقة، إلا أن القوى الحيّة في المنطقة لن تترك الغرب و»إسرائيل» ينعمون بذلك. وقد يكون دور النظام الجديد في سورية (أو بعضه على الأقل) عكس ما يتصوّره داعموه.